



↙ الملف التعريفي



البرهان للمحاماة شركة مهنية سعودية رائدة في المملكة العربية السعودية تقدم مختلف الخدمات القانونية الاستشارية والقضائية للشركاء من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد وتمثيلهم أمام الجهات القضائية، وفي مختلف المجالات القانونية وفق المعايير والممارسات الدولية وقيمها الأساسية.

17

جهة حكومية

1,6 مليار

مبالغ تم تحصيلها

+40

اختصاصاً ومتالاً

+1300

كفاءة تم تدريبيها

+600

مشروعات قانونية

+1500

خدمة قضائية مقدمة

21

محامياً بخبرات متنوعة

+5800

استشارة قانونية

ما يميز البرهان

ثلاثة أسباب رئيسية تميز الشركة في تقديمها للخدمات القانونية



إجراءات منظمة

لتعزيز التميز المؤسسي، عمل فريق تطوير الأعمال على
هندسة جميع إجراءات الشركة وأتمتها بما يضمن
سلامة المخرجات. وسرعة تقديم الخدمات



إرث معرفي عميق

بتاريخ راسخ من الخبرات، وقاعدة معلوماتية قانونية
واسعة، ونماذج متنوعة ثرية. تمنح البرهان مزية خاصة
لتحقيق الدعم الاستراتيجي المستدام

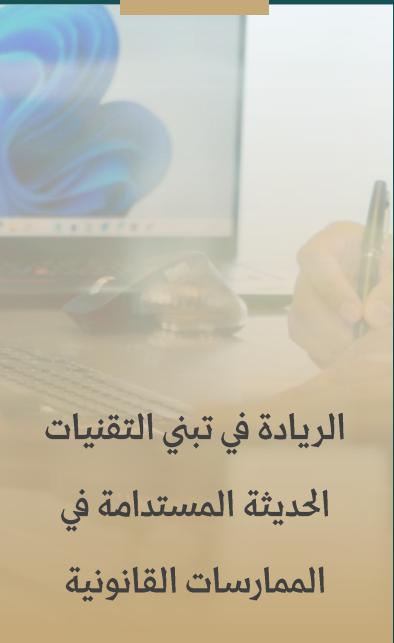


محامون أكفاء

بأعلى الشهادات والرخص المهنية والفنية المحلية
والدولية في مختلف التخصصات القانونية مع التزام
عالي بالأصول المهنية

الأهداف الاستراتيجية

مواكبة لتطورات رؤية المملكة 2030 وتحولها الوطني نحو تنمية اقتصادية مستدامة



الريادة في تبني التقنيات
المحدثة المستدامة في
الممارسات القانونية



بناء علاقات استراتيجية
طويلة الأمد مع الشركاء
والمستفيدين



الابتكار المستمر لمعالجة
التحديات والمستجدات
في الأنظمة والقطاع



تعزيز وتحسين القدرات
والكفاءات وتطوير
الخبرات التراكمية



ضمان تقديم الحلول
بجودة عالية وتحقيق
قيمة مضافة للمستفيدين

المجالات

							
التراث والوصايا	الاستثمار الأجنبي	التشريعات والسياسات العامة	الملكية الفكرية	العقارات	الإفلاس والتنظيم المالي	السوق المالية	التجاري والشركات
							
الأوقاف	الترخيص الحكومية	التخصيص	الاتصالات وتقنية المعلومات	التأجير	الاحتكار والمنافسة	المصرفية والتمويل	الاندماج والاستحواذ
							
الأحوال الشخصية	الطاقة	القضاء الإداري	حماية البيانات	التشييد والبناء	الوساطة والتحكيم	الصناديق الاستثمارية	الحكومة
							
الجرائم والعقوبات	التجارة العالمية	البيئة والصحة العامة	الأمن السيبراني	الزكاة والضريرية والجمارك	الاستثمار الجريء	التأمين وإعادة التأمين	الالتزام
							
الفساد المالي	النقل والمواصلات	الغذاء والدواء	الإعلام والنشر	الأخطاء الطبية	العمل والعمال	الاستثمار	الشركات العائلية

الحكومي والقضاء الإداري



في شركة البرهان، نتفوق في الاستشارات الحكومية والقضاء الإداري، بخبرة ثرية وسجل حافل بالنجاحات. حيث يضم فريقنا قضاة سبق أن عملوا في المحاكم الإدارية، مما عزز ترافعاً أمثل في القضايا الإدارية وفهمها دقيقاً للتعقيدات القانونية في هذا المجال. نتعامل مع كل قضية بمنتهى الجدية والاحترافية، مما يضمن أفضل النتائج الممكنة لعملائنا، مع الحفاظ على أعلى معايير النزاهة والشفافية في جميع تعاملاتنا.

خدماتنا تشمل:

- رفع دعوى التعويض للضرر الناجم عن أعمال أو سياسات جهة الإدارة.
- التمثيل في منازعات العقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها.
- تقديم الطعون في القرارات الإدارية.
- التمثيل في الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة.
- التمثيل في المفاوضات والتسويات مع الجهات الحكومية.
- قضايا الفساد المالي والإداري وإساءة استعمال السلطة والرشوة.
- صياغة وإعداد تقارير الخبرة للشركات والجهات الحكومية.
- تقديم المشورة والتمثيل في قضايا الترقى والتقادم ونقل الموظفين.
- التدريب والتأهيل القانوني للإدارات القانونية وتقديم ورش العمل.
- إجراءات الشهادات والترخيص والتصاريح وتقديم المشورة فيها.

”

القضاء الإداري ذو طبيعة متميزة ومغايرة عن القضاء العادي، وفعاليته تُنبع من خصوصيته في حرية القاضي في ممارسة الاجتهاد، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين مسؤولية السلطة العامة وبين صلاحياتها. لذا على المحامي أن يتسلح بمهارات البحث القانوني والتحليل وعمق في الاستقراء إلى جانب الخبرات والإدراك السريع.



< عبد الله البهلا

الرئيس التنفيذي

الاستثمار الأجنبي



مع التطور المستمر لأنظمة وإجراءات الاستثمار الأجنبي في المملكة وما وابه من توجه دولي نحو الاستثمار في المملكة كان للبرهان مع عملائه شرقاً وغرباً قصب السبق في تقديم المشورة القانونية والفنية الأنسب والأسرع لمختلف أوضاع المستثمرين والشركات الأجنبية. واكتسب فريقه قدرة كبيرة من الخبرات والمهارات العملية ترجمت واقعياً بحزمة من الخدمات المناسبة والإجراءات المتميزة والتي نالت ثقة ورضى شركاءنا حول العالم، ومنها:

خدماتنا تشمل:

- التوثيق للمعاملات والمصادقة للإجراءات.
- تقديم المشورة القانونية والفنية في تحديد الأختيار الأمثل للاستثمار.
- إعداد تقرير العناية المهنية لحال المستثمر والتوصيات العملية.
- تأسيس الشركات الأجنبية بكافة أنواعها.
- التمثيل أمام الجهات المختصة والأطراف ذات العلاقة في الاستثمار.
- استخراج الرخص والسجلات والشهادات الازمة.
- صياغة العقود وتدقيقها وتوثيقها بمختلف أنواعها.
- تقديم المشورة والدعم في مجال الاندماج والاستحواذ.
- استخراج التأشيرات للمستثمرين.
- منتج الملخص القانوني التنفيذي لجديد الأنظمة واللوائح والتعليمات.

”

في عالم متغير تتلاقي فيه الفرص الاستثمارية مع الابتكارات القانونية، يعد فهم الأطر القانونية للاستثمار الأجنبي ليس فقط ميزة، بل ضرورة. نحن نوجه عملائنا خلال هذه المسارات المعقدة بخبرة عميقة ورؤية استباقية، مما يضمن لهم موقع الريادة في سوق المملكة الواعد.



سارة الشهري

رئيس قطاع الاستثمار الأجنبي

التنظيمات والتشريعات والتخصيص



فريقنا مختص في التشريعات يوفر استشارات فعالة للعملاء في مجالات تطوير السياسات العامة، صياغة اللوائح والأنظمة، هيكلة الجهات الحكومية، وضمان الحكومة الرشيدة. نحن نمتلك خبرة واسعة في إعداد وتطوير التشريعات لمختلف القطاعات، بدءاً من التخطيط الأولي وحتى الموافقة النهائية من الجهات المختصة.

خدماتنا تشمل:

- تحليل وتحديث الأنظمة واللوائح القائمة.
- تنظيم ورش عمل مع الجهات المعنية لتقدير الإطار التشريعي الراهن.
- وضع السياسات والإطار العام للأنظمة واللوائح.
- تقديم الإرشاد خلال عملية الموافقة والإصدار الرسمي للتنظيمات.
- تقييم الالتزام بالتنفيذ وتقديم توصيات للتحسينات الازمة.
- تقييم الحاجة لتطوير أو تعديل الأنظمة التنظيمية.
- الكشف عن الثغرات التنظيمية وإيجاد الحلول لتحسينها.
- إجراء مقارنات معيارية واستحضار أفضل الممارسات العالمية.
- صياغة مسودات الأنظمة واللوائح التنظيمية.
- تقييم الالتزام بالتنفيذ وتقديم توصيات للتحسينات الازمة.

”

القطاع الحكومي في المملكة يشرك القطاع الخاص في الأدوار التشغيلية ليفصلها عنه، ولضمان كفاءة وسرعة الخدمات. ويأتي نظام التخصيص لحكومة (أعلى) لهذه العلاقة وضمان الاستغلال الأمثل للأموال العامة في العلاقات الاستراتيجية (5 سنوات) أو ذات القيمة المالية الكبيرة (٥٠ / ٢٠٠ مليون).



محمد الأشباح

رئيس قطاع خصصة

الملكية الفكرية



وكلاًء مرخصين تقديم خدمات الملكية الفكرية من الهيئة السعودية للملكية الفكرية عن طريق فريق من المتخصصين وذوي الشهادات والخبرة في هذا المجال وعبر سلسلة متراقبة من الخدمات تشمل التسجيل والحماية والترخيص والتسويق والدفاع وانفاذ أي من حقوق الملكية الفكرية عبر شبكة من العلاقات التي تجمعنا بعده من مكاتب المحاماة الدولية المتخصصة في أعمال الملكية الفكرية.

الخدمات القانونية:

- تقديم المشورة الفنية والقانونية
- حل النزاعات المتعلقة بالوساطة والتحكيم
- المراجعة والمدافعة أمام المحاكم واللجان المختصة
- صياغة الاعتراضات والتظلمات أمام قرارات اللجان المختصة.

الخدمات الفنية:

- تسجيل العلامات التجارية والبراءات
- الترخيص
- الامتياز التجاري
- صياغة طلبات براءات الاختراع
- إدارة أصول الملكية الفكرية وحمايتها

المجالات الرئيسية:

- العلامات التجارية
- حق المؤلف
- براءات الاختراع
- الرسوم والنماذج الصناعية
- الأسرار التجارية

”

الملكية الفكرية تعزز الابتكار وتحمي المبدعين، وتشكل عموداً فقرئياً لللاقتصاد المعرفي بتحفيز الاستثمار في الأفكار الجديدة وتحويلها إلى مشاريع تجارية تنافسية. هذه العملية تدعم التقدم الصناعي والابتكار الاجتماعي، مما يسهم في التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي على نطاق واسع.



سعید القرني <

المحامي الشريك

التجاري والشركات



يواجه المستثرون والشركات اليوم تحديات وظروف متغيرة تبعاً لتغيرات البيئة التشريعية في الأنظمة واللوائح ونتيجة لتنوع العوامل الاقتصادية في المناخ الاستثماري مما يعزز الحاجة للاستشاري القانوني ليس في تسوية النزاعات وحسب بل وفي تقديم الاستشارات الاستباقية والحلول الوقائية. والبرهان كان من أسبق الشركات في تبني حزمة من المنتجات والخدمات المتميزة المخصصة للشركات والمستثمرين ومنها:

- حوكمة الشركات وإعداد اللوائح والسياسات وأدلة الإجراءات.
- إعداد تقرير العناية المهنية القانونية للطرح العام في السوق السعودي.
- تأسيس الشركات الأجنبية وإصدار التراخيص الازمة.
- التحكيم في النزاعات التجارية وتسوية النزاعات.
- الدعم القانوني لبيئات الاستثمار الجريء وصياغة عقوده.
- تأسيس الصناديق الاستثمارية والعائلية وصياغة مواثيقها.
- حلول وقائية وتحليل لمنظومة الأعمال لتحليل الفجوات القانونية.
- منتج الملخص القانوني التنفيذي جديد الأنظمة واللوائح والتعليمات.
- المشورة القانونية، كتایباً وشفویاً وعبر الاجتماعات.
- التمثيل أمام المحاكم والجانب المختص والمراقبة والمدافعة.
- تأسيس الشركات وصياغة عقود التأسيس وأنظمة الأساس.
- صياغة العقود وتدقيقها وتوثيقها بمختلف أنواعها.

”

في ميدان القضاء التجاري تتقاطع مصالح الشركات وتشابك خيوط التعاملات، وهنا يبرز دور المحامي الخبر المتمرّس، متسلحاً بالمعرفة المتراكمة. وهو لا يكتفي بتقديم المشورة وحسب، بل يحول التحديات إلى فرص للنمو والتقدم. لينال السمعة الحسنة وثقة المستثمرين ورجال الأعمال على حد سواء.



يحيى حكيمي

محامي زميل

الموارد البشرية



البرهان جهة معتمدة ومرخصة لدى وزارة الموارد البشرية لمراجعة وتصديق لوائح تنظيم العمل لمنشآت القطاع. إننا ندرك تماماً التحديات والمتطلبات القانونية التي تواجه الشركات في بيئة العمل الحديثة. لهذا صممّنا خدمات قانونية متكاملة وحلول مبتكرة و شاملة للموارد البشرية لدعم شركائنا في إدارة جميع جوانب العلاقات العمالية بكفاءة وفعالية.

خدماتنا تشمل:

- تمثيل العميل في الدعاوى العمالية.
- تحضير واعتماد وتصديق لوائح العمل الإلزامية والاسترشادية.
- تقديم الدعم والاستشارات القانونية الدورية.
- تطوير سياسات الموارد البشرية وأدلة إجراءاتها، مثل المكافآت، والإجازات، والانتدابات، وبيئة العمل، والتدريب والرواتب والمزايا والترقيات والعلاوات، والتقييم، والجزاءات، وإنهاء الخدمة .
- تنظيم ورش عمل تطويرية لتعزيز معرفة العاملين بنظام العمل.
- صياغة عقود العمل وفق متطلبات العميل وبما لا يتعارض مع الأنظمة.
- مراقبة الامتثال القانوني للتأكد من التزام العقود واللوائح والنماذج وإجراءات بالمعايير والأنظمة ذات العلاقة.

”

في فن الاستشارات، الإصغاء ليس مجرد سمع الأصوات، بل استيعاب عميق للدowافع والمعنى المتضمنة خلف العبارات. فالتواصل الفعال يتطلب فهماً دقيقاً للسياق القانوني وتقديرًا للظروف الشخصية، مما يمكننا من ترجمة الكلمات العابرة إلى استراتيجيات قانونية متقدمة وحلول مبتكرة.



أحمد الكناني

المستشار التنفيذي لتطوير الأعمال

التراث والأوقاف والوصايا



على مدى سنوات، وعبر مركز وارث المتخصص، كان للبرهان قصب السبق بковادره المتميزة في هذه المجالات، في تصفية التراثات وقسمتها وتمثيل الورثة وفق أفضل الخيارات والحلول مع مراعاة الوقت، وارتفاع العائد، والظروف الملائمة للورثة. كما تم تأسيس عشرات الكيانات الوقفية ومساعدة الموقفين وناظار الأوقاف فيما يتعلق بالصكوك واللوائح والمشاريع الوقفية، وتقديم نماذج وقفية تتفق مع أفضل الممارسات المعاصرة لاستثمار الأوقاف وتنميتها.

خدماتنا تشمل:

- صياغة صكوك الأوقاف وتسجيلها والنظارة عليها وإدارة شؤونها.
- صياغة الوصايا وتسجيلها والإشراف على تنفيذها.
- حوكمة الأوقاف والوصايا، وهيكلة إداراتها، وتحديد مصارفها.
- الإشراف القانوني على إدارة الأوقاف والوصايا.
- الإشراف القانوني على المؤسسات الأهلية والخيرية الخاصة.
- تقديم المشورة للمورث حال حياته لضمان القسمة لمنع تنازع الورثة.
- حصر التراثات بأنواعها وإدارة قسمتها، وفق ما يحقق مصالح الورثة.
- توفير الحلول القانونية والشرعية البديلة والفعالة لقسمة التراث.
- الإشراف على التقييم المالي لأصول التركة عبر مقيمين خبراء معتمدين.
- الترافع في النزاعات بين الورثة أمام الجهات القضائية ومحاسبة الوكلاء.

”

التراث هي أكثر من مجرد تقسيم للممتلكات؛ بل عناية بتفاصيل الإرث، وبناء مسارات تضمن توزيع الثروات بعدلة وحكمة تحترم العلاقات العائلية وتحافظ على الروابط عبر الأجيال. وكما نسعى في عملنا لتحقيق الأهداف القانونية، فإننا نعنى برسم خريطة مستقبلية تحمي الإرث وتنميّه.



› حسين الزهراني

المحامي الشريك

الزكاة والضريبة والجمارك



متسلحين بالمعرفة والشهادات القانونية والمالية المتخصصة، وبخبرة عميقة وسجل حافل بالنجاحات في تقديم المشورة القانونية الدقيقة والموثوقة لمجموعة واسعة من العملاء والتي ساعدتهم على تحقيق الامتثال الكامل للأنظمة والتشريعات والتغلب على التحديات الضريبية والجماركية من خلال قائمة خدماتنا التالية:

خدماتنا تشمل:

- توجيه العملاء في التعامل مع التدقيقات الضريبية.
- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل في الجوانب القانونية والعملية.
- المشورة بشأن إعادة هيكلة الشركات لتحسين الكفاءة الضريبية.
- تقديم طلبات الإعفاء الضريبي والزكوي ومتابعتها مع الجهات المعنية.
- تحديات دورية عن التغييرات في الأنظمة لضمان استمرار الامتثال.
- تقديم الاستشارات القانونية والشرعية والفنية.
- تمثيل العملاء أمام اللجان الزكوية والضريبية والجماركية.
- تصميم استراتيجيات ضريبية لتقليل الأعباء الضريبية واستغلال الفرص التخفيضية الممكنة نظاماً.
- إعداد وتدقيق وإقرارات الضريبية.

”

المستشار الضريبي يتخذ دوراً حيوياً في تحليل الأنظمة الضريبية وتصميم استراتيجيات مبتكرة تساعد الشركات على تقليل الأعباء الضريبية وتجنب الغرامات المحتملة. هذا الدور يضمن الالتزام بالقوانين ويعزز من كفاءة الأداء المالي، مما يوفر بيئة مثالية للنمو والاستدامة.



كريم جاد <

مستشار ضريبي

تحصيل الديون



عبر شركة المحصل لتحصيل الديون التي تملكها شركة البرهان المرخصة من البنك المركزي السعودي. وبقيادة كوادر متخصصة في مجال التنفيذ والتحصيل، كالرئيس التنفيذي للشركة والذي تجاوزت خبراته الثلاثون عاماً في معالجة ديون الشركات والأفراد لدى عدد من البنوك، وكذلك من سبق العمل قاضياً في محاكم التنفيذ، وبخبرة متنوعة وثرية في تحصيل الديون وحلول مبتكرة وفعالة وناجزة.

خدماتنا تشمل:

- تحليل محافظ الديون وتحديث جميع بياناتها.
- حلول مبتكرة وميسرة لسداد ديون الشركات والأفراد.
- المشورة القانونية.
- الملاحقة الجنائية أمام الشرط والناء العامة.
- تقديم دعاوى الإفلاس والتنظيم المالي.
- التنفيذ التجاري والإداري أمام المحاكم المختصة.
- تتبع الأصول والأموال المهربة.
- الملاحقة الدولية من خلال تحالفات عالمية محترفة.
- التحصيل الهاتفي من خلال المكالمات والرسائل النصية.
- التمثيل أمام المحاكم واللجان المختصة في المطالبات.

”

”في رحلتنا لتحصيل الديون، نستند إلى خبرة عميقة ومهارات تقنية متقدمة، معتمدين على خطوات مدققة. نجمع البيانات بدقة، نحل السلوكيات المالية، ونطبق أساليب التفاوض المصممة خصيصاً لكل حالة، مستخدمين أحدث الأدوات لضمان تحصيل فعال وعادل يحترم الأطراف كافة ويحافظ على سمعة المؤسسات المالية.”



غسان اليوسف

الرئيس التنفيذي للمحصل

العقارات



قطاع العقارات يعد من القطاعات الحيوية التي تشهد تطوراً مستمراً وتحديات متعددة، وفي ظل التغيرات الكبيرة التي يمر بها القطاع العقاري، تزداد الحاجة إلى الخبرة القانونية لضمان حقوق المستثمرين والمطورين على حد سواء. لهذا السبب، نفخر في البرهان بتقديم مجموعة شاملة من الخدمات القانونية في المجال العقاري، مستفيدين من خبرة فريقنا العريق في هذا المجال، لضمان تقديم أفضل الحلول القانونية المتكاملة والمصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائنا.

خدماتنا تشمل:

- معالجة الصكوك الموقوفة والملغاة.
- تحديث الصكوك ومعالجة الصكوك غير المكتملة قبل تحديتها.
- معالجة تداخل الصكوك والتعديات عليها.
- إنهاء إجراءات إصدار الصكوك العقارية المتعلقة بالمنح.
- إيجاد الصكوك العقارية غير المعلومة لملوكها.
- التقادسي في النزاعات العقارية.
- التسجيل العيني للعقارات.
- إفراغ الصكوك العقارية المسجلة باسم المورث.
- صياغة ومراجعة العقود مثل البيع وتأجير المشروعات على الخارطة.
- تقديم الاستشارات بشأن الرهون العقارية والتمويل والصناديق.

”

أروقة المحاكم تعج بقضايا الترکات وقسمتها، وهي عمليات تتطلب مُكنته ومَلکة، والطريق إليها لا بد أن يبدأ بالنوايا الحسنة ثم عمل مهني متعدد الأبعاد ومتعدد بين السهل والممتنع، ورجل المهنـة الذي يتصدى لها فهو يتمتع بالعديد من المهارات كالتفاوض والإقناع، وإجادـة المخاصمة بالـتي هي أحسن أمام القضاء.



أنس المقرفي

محامي زميل

الاتصالات وتقنية المعلومات



في ظل التطورات المتسارعة ب مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتزامنًا مع رؤية المملكة 2030 نحو تحقيق اقتصاد رقمي متقدم، تبرز شركة البرهان للمحاماة كشريك استراتيجي موثوق في تذليل التحديات القانونية التي تواجهها شركات هذا القطاع. بفضل خبرتنا العميقة وفهمنا الشامل للقوانين المحلية والدولية، حلولنا القانونية مبتكرة تساعد شركتكم على النمو وتعزيز موقعها في السوق. إليكم نظرة على الخدمات التي نقدمها لدعم تطلعاتكم نحو المستقبل:

خدماتنا تشمل:

- حماية الملكية الفكرية للمنتجات والخدمات التقنية.
- استشارات الأمان السيبراني لتعزيز حماية البنية التحتية التقنية.
- التفاوض والوساطة في العقود التقنية لتأمين الحماية القانونية.
- المشورة القانونية للمشاريع الناشئة في التأسيس والتمويل.
- التدريب وإقامة ورش العمل حول القوانين والممارسات التقنية.
- استشارات حول حماية البيانات والخصوصية لضمان الامتثال لأنظمة.
- صياغة ومراجعة العقود بما في ذلك تطوير البرمجيات والتراخيص.
- تقديم المشورة للتجارة الإلكترونية كاتفاقيات المستهلك والتجار.
- التقاضي وحل النزاعات التقنية مثل خلافات حقوق الملكية الفكرية.
- الامتثال للتنظيمات الرقابية في تقنية المعلومات والاتصالات.

الحكومة والامتثال



حكومة الشركات والهيئات الحكومية والخاصة وتجانها وكذلك الجمعيات الأهلية أصبح اليوم ضرورة ملحة. وبقدر إدراكنا بأهمية تطبيق أدق معايير الحكومة ندرك كذلك أن لكل جهة حوكمتها التي تناسبها بالقدر اللازم لتحقيق أهدافها دون تعطيل أو إطالة إجراءاتها. بدءاً من فهم ثقافة الجهة وطبيعتها ثم نظامها أو تنظيمها مروراً بسياساتها وهيكلة صلاحياتها إلى أدلة إجراءاتها ونماذجها. وجميع ذلك مرتبط بامتثالها للتنظيمات والتعليمات ذات العلاقة بمهامها ونشاطها.

خدماتنا تشمل:

- مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات لضمان الفعالية والامتثال.
- إعداد وصياغة دليل الحكومة الذي يشمل الأدوار والمسؤوليات.
- تقديم استشارات حول الامتثال للتنظيمات المحلية والدولية.
- المساعدة في تنظيم المجتمعات لضمان توثيق القرارات بشكل صحيح.
- استشارات حول هيكلة الصلاحيات لضمان الفاعلية وتجنب التعارض.
- تطوير أطر حوكمة متكاملة وفقاً للأهداف الاستراتيجية والتنظيمية.
- تقييم وتحسين بنية الرقابة الداخلية لتعزيز الشفافية والمساءلة.
- التدريب بأفضل ممارسات الحكومة لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين.
- إجراء تدقيقات الامتثال الدورية لتقدير الأداء وتحديد المخاطر.
- تطوير أنظمة لتقييم الأداء بما يتواافق مع معايير الحكومة.

فريق العمل



أحمد الكناني

رئيس تطوير الأعمال

حاصل على درجة الماجستير في العلاقات العامة، بخبرة تتجاوز 17 عاماً في البناء والمشاركة الفاعلة في قيادة وإدارة المنظمات التجارية الربحية وغير الربحية. عمل مستشاراً في العلاقات العامة وتطوير الأعمال لعدد من المسؤولين والمدراء في القطاعين العام والخاص، تمكن من خلالها من تحقيق سمعة متميزة في تعزيز وتحسين أداء المنظمات وتطوير البيئات الوظيفية وزيادة ورفع الكفاءة التشغيلية وخلق الحلول المستدامة للتحديات الجديدة باحترافية. كما ساهم في إدارة وتقدير المبادرات والمشاريع الكبرى جنباً إلى تأسيس إدارات العلاقات العامة والاتصال المؤسسي وتأهيل منسوبيها.



حسين الزهراني

شريك

حاصل على درجة الماجستير في الأنظمة من المعهد العالي للقضاء. خبرة لأكثر من 16 عاماً، في القضايا التجارية والعقارات والتراث الكبري والأوقاف، وقام بتمثيل عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية والشركات أمام مختلف الجهات القضائية. كما ساهم في صياغة مجموعة من مشروعات الأنظمة والتشريعات، كما تولى باحتراف إدارة العديد من النزاعات المالية المعقدة. كما تميز بقيادته للمفاوضات لتحقيق مصالح كبار العملاء في البرهان. شارك في عدد من المؤتمرات وقدم برامج تدريبية وورش عمل مختلفة تتعلق بال المجال القضائي، وتدريب أكثر من 210 مترب قانوني.



سعيد القرني

شريك

حاصل على درجة الماجستير في قانون الملكية الفكرية من جامعة نيوهامشر بالولايات المتحدة الأمريكية. خبرة لأكثر من 15 عاماً. تولى إدارة عدداً من المشاريع القانونية الكبرى في الجهات الحكومية وكان له دوراً بارزاً لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وساهم في صياغة عدداً من الأنظمة والتشريعات. كما تولى عدداً من قضايا الملكية الفكرية النوعية لكبرى الشركات المحلية والدولية وأتاحت له خبرته أن يكون الأبرز في هذا المجال، بالإضافة إلى مشاركته في المؤتمرات والندوات. قاد في البرهان مشروع التحول المؤسسي مما جعلها من أوائل الشركات الاستشارية في المملكة.



يحيى حكمي
زميل

حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، يمتلك خبرة لأكثر من 8 أعوام تولى من خلالها عدداً من القضايا الكبرى في البرهان أمام المحاكم التجارية واللجان المصرفية والتمويلية ونالت مرافعاته ثقة العلماء ورضاهما. كما تولى إدارة عدداً من الدعاوى الجماعية أمام الجهات القضائية المختصة وحقق فيها نجاحاً منقطع النظير على المستوى المهني وكذلك الإداري. وساهم بقيادة فريقه في إعداد مجموعة من الدراسات والأبحاث القانونية والأدلة الاسترشادية التي أفاد منها الشركات ورجال الأعمال وكذلك المنتسبين للمهنة. وشارك في تقديم الدورات التدريبية في القضاء التجاري.



محمد الأشبح
مستشار

حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة. يمتلك خبرة لأكثر من 11 عاماً في مجال الاستشارات القانونية. حاصل على شهادة الاعتماد المهني القانوني، ويعد متخصصاً في المجالات القانونية الحكومية، حاصل على شهادة الاعتماد المهني القانوني، والاستشارات والدراسات القانونية، كما يمتلك خبرة في مجال الحكومة وتطوير نماذج الحكومة وبادر تنفيذ مشاريع حوكمة لجهات مختلفة. كما ساهم في صياغة العديد من الأنظمة وتحويل الترتيبات التنظيمية لتنظيمات، كما يملك خبرة واسعة في إعداد السياسات والإجراءات. وإعداد الورش التدريبية عنها.



عبدالله البهلال
شريك

حاصل على درجة الماجستير في الأنظمة من المعهد العالي للقضاء، عمل رئيساً لمحكمة التنفيذ بالرياض، كما عمل كقاضي في المحكمة العامة بالقطيف، ورئيساً للمحكمة العامة بالجموم والمحكمة العامة بالجبيل. شارك في صياغة عدداً من اللوائح للأنظمة العدلية ومنها اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، واللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ. شارك في العديد من اللجان ذات الشأن القضائي وممثلاً للمجلس الأعلى للقضاء أمام هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. قدم أكثر من 50 برنامجاً تدريبياً في شؤون قضائية متنوعة ومنها الأوقاف والتنفيذ والتركات.



أنس المقرفي

زميل

حاصل على درجة الماجستير في الأنظمة من المعهد العالي للقضاء، يمتلك خبرة لأكثر من 7 سنوات في مجال الترکات والوصايا والأوقاف. تولى تصفية العديد من الترکات الكبرى والتي يتجاوز مجموع قيمتها لأكثر من مليار ريال، وحقق نجاحاً باهراً في إدارتها رغم تعقيداتها وتنوع مجالاتها وتشعب تفاصيلها وفي أوقات وجيزة مما انعكس على ثقة العملاء. كما تميز بصياغة صكوك الأوقاف والنظارة وحوكمتها وهيكلتها وحل النزاعات المتعلقة بها. كما أسهم في تطوير إدارة مركز وارث التابع للبرهان وإعداد سياساته وهندسة إجراءاته ونمذجة أعماله المهنية والإدارية.



محمد القرني

زميل

حاصل على درجة الماجستير من جامعة الملك سعود في القانون، يمتلك خبرة لأكثر من 6 أعوام، تميز في مجال الملكية الفكرية وكذلك في القضايا الجنائية تولى من خلالها عدداً من القضايا أمام المحاكم التجارية والجزائية وكذلك أمام لجان الملكية الفكرية. حاصل على عدد من الشهادات والرخص التخصصية القانونية. كما تميز في صياغة المذكرات ولوائح الاستئناف والنقض أمام المحكمة العليا. كما برع في تقديم المشورة القانونية للشركات والأفراد وصياغة العقود. شارك في إعداد الدراسات القانونية والأدلة الاسترشادية وتحديداً في مجال الملكية الفكرية.



كريم جاد

مستشار ضريبي

حاصل على درجة البكالوريوس محاسبة من جامعة المنصورة، ودبلوم في الإحصاء، وشهادة خبير ضريبي من SOCPA. لديه خبرة لأكثر من 15 عاماً، عمل في قطاعات تجارية متنوعة. ساهم في زيادة أرباح الشركات بنسبة 20%， وقدم استشارات مالية متخصصة، وتمكن من تحسين الهيكلة المالية للشركات. قام بتسوية مستحقات ضريبية بقيمة 6.8 مليون ريال واسترداد ضرائب للعملاء. شارك في إعداد القوائم المالية واجتماعات IMA&ACCA، ولديه مهارات في الإدارة المالية، الضرائب، تحليل البيانات، حوكمة الشركات، وإعداد الميزانيات والتنبؤات.

فريق العمل

مستشار

د. خالد الزير

مستشار

د. منصور المرشودي

مستشار

د. علي الشمراني

مستشار

د. جميل الويحق

أخصائي قانوني

رهف منصور

أخصائي قانوني

عبدالرحمن سهلي

مساعد قانوني

جود العمر

أخصائي تسويق

لين الشباتة

مستشار تقني

عبدالله أبو عيد

أخصائي قانوني

عبدالله سخاري

مساعد قانوني

سامي القرني

أخصائي قانوني

سارا الشهردي

أخصائي قانوني

جواهر الجهجي

أخصائي قانوني

علي القرني

مساعد قانوني

سامي الصديق

مسؤول إداري

أحمد العجي





شركة البرهان للمحاماة

طريق الأمير محمد بن عبدالعزيز

حي السليمانية، الرياض

info@alburhan.sa

920024686

